14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الأحد - 28 ابريل 2013م - العدد 15752

وثيقة إخوانية سرية تكشف (الطرف الثالث)..

المركز الإعلامي لـ«الحرية والعدالة» يفضح خطة ميليشيات الجماعة لفض مظاهرات المعارضة

■ القاهرة / متابعات :

بعد ثلاثة أعوام من الحيرة والبحث عن الطرف الثالث الذي أرق على المصريين ثورتهم، سُربت وثيقة كان من المفترض أن يرسلها المركز الإعلامي لـ«الحرية والعدالة» إلى القواعد الإخوانية في المحافظات، يحدد فيها كيفية التصدي لتظاهرات المعارضة، إلى الصحفيين عن طريق الخطأ، في الوقت الذي أكدت فيه مصادر غير إخوانية أن البيانات كانت مرسلة إلى الرئاسة لمواجهة هذه التظاهرات.

المركز الإعلامي لحزب الحرية والعدالة، والذي لم يمر على افتتاحه أيام أرسل دون قصد إلى الصحفيين بيانات «على شكل جداول» عن خطة ومواعيد المظاهرات والاحتجاجات والإضرابات العمالية في كل محافظات الجمهورية، والداعين لها ومواعيد وأماكن انطلاقها.

وأشارت الوثيقة إلى الفاعليات التي سوف تنظم ضد مرسي خلال الفترة المقبلة، وتضمنت 4 بنود، أولها الاحتجاجات والمسيرات، والوقفات الاحتجاجية المتوقعة ليوم 3 مايو المقبل، ومنها المظاهرات التي ستنظمها جبهة الإنقاذ الوطني، والتيار الشعبي، وحركة شباب «6 أبريل» بجبهتيها، بمختلف المحافظات، بالإضافة إلى متابعة جميع الصفحات المعارضة على مواقع التواصل الاجتماعي، مثل صفحة «آسف يا ريس»، و«التيار الشعبي»، و«حزب الدستور»، و«حركة كفاية».

ومن أبرز الفاعليات التي أشار إليها التقرير، مظاهرات حركة كفاية بمحافظة الإسكندرية، تحت شعار «استعادة سيناء»، والفاعليات التي سينظمها «التيار الشعبي»، وحزب الدستور تضامنا مع القضاة في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين، وجاءت الوثيقة المرسلة في شكل جدول ينقسم إلى 7 بنود، وهي: «نوع الفاعلية، والعدد، والداعون لها، والمشاركون فيها، وأسبابها، والمصدر الذي حصل منه التقرير على المعلومة».

قوى سياسية ترحب بشطب عضوية "طلعت عبد اللّه" من نادي قضاة طنطا

جبهة (الإنقاذ): هناك توافق على رحيل "النائب العام"

6 إبريل وعاملو ماسبيرو يتحدون وزير الإعلام بـ"يوم الحساب"

■ القاهرة / متابعات :

أعلنت قوى سياسية ترحيبها بقرار نادي قضاة طنطا بشأن شطب عضوية المستشار طلعت عبد الله النائب العام، مؤكدة أن مطلب تعيين نائب عام خلفا للنائب العام الحالي المستشار طلعت عبد الله، الذي تنادي بإقالته، ليس خاصًا بطرف بعينه، وإنما تنادي به القوى السياسية التي تسعى للمصلحة الوطنية،على عكس أخرى تنادي ببقائه في منصبه وتبحث عن مصالح لها مع السلطة الحالية.

وأكد الدكتور وحيد عبدالمجيد، القيادي بجبهة الإنقاذ الوطني والقائم بأعمال المتحدث الرسمي، أن قضية النائب العام التي تشهد سجالاً بين القوى السياسية والسلطة الحاكمة بين المطالب بتعيين نائب جديد ورغبة النظام في بقائه، ليست قضية خاصة بطرف بعينه، لكنها قضية وطن، مضيفا لـ»اليوم السابع»، أن مطلب تعيين نائب عام جديد وتنفيذ الحكم القضائي ليس خاصاً بالإنقاذ أو أي فصيل آخر، فهناك توافق بين القوى السياسية على ذلك إلا القوى التي لها مصلحة مع السلطة.

وأوضح القائم بأعمال المتحدث الرسمي لجبهة الإنقاذ، أن القوى السياسية التي لا تبحث عن مصالح خاصة مع السلطة تتخذ نفس الموقف بشأن النائب العام، لعدم إتاحة الفرصة لتعول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، لافتا إلى وجود قوى تنتمي للإسلام السياسي تتخذ الموقف ذاته في مقدمتها حزب النور السلفي.

وأشار عبد المجيد، إلى أن الهجمة الحالية على القضاء تهدد مستقبل مصر وليس المؤسسة القضائية وحدها، لذا هناك تناول واسع من القوى السياسية لهذه القضية أمام الرأي العام لتحقيق المصلحة الوطنية، مؤكدا أن التوافق موجود عدا السلطة وحزبها والأحزاب الصغيرة التي تتبعها وتبحث عن بقاء النائب العام الحالي.

من جانبه، قال البرلماني السابق محمد أبو حامد، أصبح القضاة عليهم استغلال كل السبل المتاحة قانونيا ودستوريا، للتصدي لما يتعرضون له من هجمة من جانب النظام الحالي، مضيفا أنه اتضح للجميع أن النائب العام الحالي «الباطل» ينتمي تنظيميًا لجماعة الإخوان المسلمين، مما يفسر وجود تواطؤ مع السلطة التنفيذية ضد المؤسسة القضائية، لذا فإن كل ما يمكن اتخاذه ضد النائب العام الحالي قانونيا يجب أن يتم العمل عليه.

بينما اكتفى الدكتور أحمد كامل، المتحدث الرسمي باسم حزب المؤتمر بالتعليق، بأن الحزب برئاسة عمرو موسى، يرى أن النائب العام تم تعيينه بطريقه فيها عوار دستوري، ووفقا للإعلان الدستوري الذي ألغي بإرادة الشعب، مضيفا لـ»اليوم السابع»، يكفي أن نؤكد أنه سبق أن طالب مجلس القضاء الأعلى ووكلاء النيابة ونادي قضاة مصر وجبهة الإنقاذ وحزب النور بتقديم استقالته، حتى وصل الأمر إلى أنه نفسه تقدم بها قبل ذلك!!».

من جانبه، أكد المهندس عمرو علي، أمين لجنة الإعلام بحزب الجبهة الديمقراطية وجبهة الإنقاذ الوطني، أن الحكم غير الرشيد الذي ينتهجه رئيس الجمهورية وجماعته «الإخوان المسلمين»، قسم المجتمع ومؤسساته، مضيفا لـ»اليوم السابع»، بدلا من أن يكون الدكتور محمد مرسى رئيسا لكل المصريين ويجمع طوائف الشعب ويقودهم للنهضة الحقيقية، حدث عكس ذلك وأصبح رئيسا لجماعته لتحقيق خطة التمكين: «هذا شيء مؤسف ومحبط للغاية».

وأوضح علي، أن الحفاظ على استقلال القضاء ووحدة صفهم لا تتحقق بغير احترام خصوصياتهم، لذا يجب أن يترفع الرئيس عن التدخل في شئون القضاة فهم من يختارون نائبهم العام باعتباره نائبا عن الشعب، وليس نائبا للرئيس وهم من يضعون قانون السلطة القضائية وليست أحزاب التيار الإسلامي والمناوئين لهم.

كما أكد مجدي حمدان، القيادي بحزب الجبهة وعضو المكتب التنفيذي بجبهة الإنقاذ، أن قرار نادي قضاة طنطا بشطب عضوية النائب العام المستشار طلعت إبراهيم، والمستشار مصطفى دويدار المتحدث الإعلامي باسم النيابة العامة، والمستشار حاتم إسماعيل، من عضوية النادي، لانتمائهم لقضاة من أجل مصر، خطوة في الاتجاه نحو تطهير القضاء الذي دعت إليه تيارات الإسلام السياسي وفي مقدمتها حزب الحرية والعدالة.

وقال حمدان إن الدعوة إلى التطهير سوف تنبع من المؤسسة القضائية نفسها، حيث إنها تتمتع بسلطات منها «خروج القضاة صلاحية»، خاصة إذا كانوا مسيسين ويتبعون فصيلا معينا بدون النظر للسلطة المطلقة للقضاء، وهناك قوانين منظمة لذلك، مضيفا أن تلك الخطوة سوف تجعل كل قاض كان يمنى نفسه بالقفز على المجلسَ العالي للقضاء أو تطبيق سياسة حزبية معينة ، يفكر مليا قبل إقدامه على ذلك» الكرة الآن أصبحت في ملعب مجلس القضاء العالي بشطبهم تماما من لوحة قضاة مصر الشرفاء».

«يوم الحساب»، أو هكذا أسماه العاملون في ماسبيرو، وذلك بعدما بدأ عدد كبير من العاملين في تنظيم إضراب عام واعتصام داخل مكاتب وزير الإعلام ورئيس قطاع القنوات المتخصصة، اعتراضا منهم على اللائحة المالية الجديدة والتي تنص على تخفيض أجور العاملين المتغيرة بنسبة 60 %.

«يوم الحساب» لن يقتصر فقط على العاملين بماسبيرو، بعدما أعلنت حركة 6 إبريل أيضا عن تنظيم تظاهرة حاشدة أمام منزل وزير الإعلام اليوم الأحد، تحت شعار «نساء مصر خط أحمر»، وذلك تنديدًا بتحرش الوزير اللفظي المتكرر بالصحفيات والمذيعات، حيث بدأ تحرشه اللفظي خلال أجرائه مقابلة تليفزيونية مع إحدى المذيعات بقناة «دبي»، حيث قال لها «ياريت أسئلتك متكونش سخنة زيك»، ثم عاود تحرشه اللفظي ثانية بإحدى الصحفيات التي سألته عن حرية الإعلام في عهده ليقول لها «أبقي تعالى وأنا أقولك فين»، ويستكمل رحلة تحرشه بصحفية أخرى سألته عن تطويره للتليفزيون المصري ليقول لها «ابقي تعالى وأنا أوريكي فين»، وبهذا يسطر وزير إعلام مصر تاريخه الخاص مع التحرش اللفظى بالإعلاميين أمام مرأى ومسمع من الجميع.

من جانبها، قالت سماح عبد العزيز «معدة» بقناة «نايل لايف» التابعة لقطاع القنوات المتخصصة إنها وعدد كبير من زملائها سيضربون عن العمل اليوم الأحد، كما سيعتصمون بمكاتب وزير الإعلام، وعبد الفتاح حسن رئيس قطاع القنوات المتخصصة اعتراضا منهم على اللائحة المالية، إضافة إلى تهديد رئيس قطاع القنوات المتخصصة لزملائها بالفصل من العمل، وهو ما دفع أحمد فخري، مخرج بقناة النيل الثقافية، إلى التقدم ببلاغ ضد رئيس قطاع القنوات المتخصصة يتهمه فيه بإساءة استخدام السلطة، وهو البلاغ الذي حمل رقم 1005 لسنة 2013 إداري بولاق تاريخ 24-4-2013.

اشتعال الأزمة داخل ماسبيرو خلال الأيام الماضية لم يقتصر على ذلك فقط، بل ازداد سوءا بعدما أكد عبد الرحمن وصفي، مخرج برنامج «الشعب يريد» بقناة النيل الثقافية، إحالة بعض زملائه إلى نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معهم في تهمة محاولة اقتحام مكتب وزير الإعلام، ومكتب إسماعيل الششتاوى رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون خلال وقفاتهم الاحتجاجية الأخيرة داخل أروقة ماسبيرو، حيث جاء إحالتهم إلى نيابة أمن الدولة العليا على اعتبار أن وزارة الإعلام إحدى الوزارات السيادية بالدولة.

وفيما يتعلق بقطاع الأمن داخل ماسبيرو، وموقف رجاله من المظاهرات المشتعلة داخله، فقد جاءت ردود أفعالهم إيجابية تجاه زملائهم العاملين من المخرجين والمعدين، حيث رفض رجال الأمن الاعتداء عليهم وفض وقفتهم الاحتجاجية بالقوة تنفيذا لأوامر عبد الفتاح حسن، رئيس قطاع القنوات المتخصصة بذلك، وهو ما ساهم في نزع فتيل أزمة جديدة كانت على وشك الاشتعال بين رجال الأمن والعاملين المتظاهرين داخل مكتب رئيس قطاع القنوات المتخصصة.

من جانبه، علق دكتور صفوت العالم الخبير الإعلامي على الأحداث الجارية داخل «ماسبيرو» بالمحبطة، قائلا إنه وبعد كل تلك الأحداث نجد أن الجهاز الإعلامي للدولة هو الخاسر الوحيد من كل ذلك، مشددا على ضرورة اتخاذ وزير الإعلام لخطوة جادة لحل تلك الأزمات والخروج بالتليفزيون من حيز الأزمات التي يعيشها من فترة طويلة، تلك الفترة التي أضرت بقطاعاته وجعلته في أقل تصنيفات المشاهدة والمتابعة والمصداقية بين الفضائيات الخاصة.

ورغم موقف الوزير الأخير بسرعة استجابته لقرار محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بالكشف عن كل ما يحصل عليه وزير الإعلام من مزايا مالية من راتب وبدلات ومكافآت وحوافز وإعانات وهبات وعمولات أو أي مزايا مالية وعينية أخرى تمت تحت أي مسمى، وما إذا كانت تصرف شهريًا أو سنويًا أيا كانت الجهة التي تصرف منها، إلا أن العاملين بماسبيرو لم يكتفوا بذلك، مؤكدين على استمرارهم في تنظيم إضرابهم لحين رحيل وزير الإعلام وإلغاء تخفيض أجورهم المتغيرة.

نظرية «المؤامرة» تقتل السياسة بمصر

قالت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» الأمريكية في مقال تحليلي للكاتب الأمريكي الشهير «جيفري فليشمان»: « إن نظرية (المؤامرة) باتت تخيم على الأوضاع بمصر المضطربة سياسيًا واقتصاديًا وأصبحت هذه النظرية «شماعة» لتعليق فشل النخب السياسية في البلد الأكثر نفوذًا وأهمية في العالم العربي».

وأوضح «فليشمان» أن نظيرة المؤامرة سواء أكانت حقيقية أم ضرباً من الخيال، فهي موضوع خطير للغاية في بلد يعاني من انشقاقات سياسية ودينية عميقة وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانهيار الاقتصاد المصري.

ومضى الكاتب يقول:» إن جماعة الإخوان المسلمين ما زالوا يزعمون أن رجال الرئيس المخلوع «حسني مبارك» وزعماء المعارضة، الذين فشلوا في صناديق الاقتراع، يسعون لإثارة ردود فعل شعبية عنيفة ضد النظام الإسلامي القائم، مشيرًا إلى أن الاحتجاجات المناهضة للحكومة خلفت وراءها عشرات القتلى والمصابين، لاسيما في الآونة الاخيرة».

ونقلت صحيفة «الأهرام» الرسمية للدولة عن مسؤول رفيع المستوى قوله «إن الرئيس (مرسي) يواجه محاولة انقلاب مدبرة ولكن جهاز المخابرات أجهضها، مع تخوف الرئيس من ثغرات محددة داخل هذا الجهاز الذي عمل طويلًا تحت راية النظام السابق.»

ولفتت الصحيفة إلى أن المعارضة نادرًا ما تنسق لمثل تلك الأمور، مشيرة إلى أن «أحمد شفيق» من بين رجال النظام السابق والذي خسر أمام «مرسي» في انتخابات الرئاسة يُعد رمزًا للعلاقة الوطيدة للدولة العميقة في السياسة والتمويل.

النظام المصري يواصل مسلسل إسكات المعارضة

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية:» إن أول موقع إخباري مصري يصدر باللغة الإنجليزية «Egypt Independent" توقف الخميس الماضي عن النشر دون أي سابق إنذار بعد أربع سنوات من انطلاقه، في إشارة واضحة إلى أن النظام الإسلامي الجديد يسعى لإسكات المعارضة المصرية من العلمانيين والليبراليين" .

وذكرت الصحيفة أن المجموعة العاملة بالموقع أرخت خلال فترة عمله الأيام الأخيرة من نظام الرئيس المصري المخلوع "حسني مبارك" واندلاع ثورة يناير المصرية وثورات الربيع العربي، وولاية حكم العسكر وبداية حكم أول رئيس إسلامي منتخب ديمقراطيًا الدكتور "محمد مرسي" .

ولفتت الصحيفة إلى أن مجموعة المستثمرين الممولين لهذا الموقع الإخباري عزى سبب توقف النشر إلى ضوائق مالية ومشاكل مادية، لكن محرري الصحيفة والعديد من مؤيديها تحدثوا عن شكوك حول وجود دوافع سياسية وراء إغلاق الموقع ذي الميول اليسارية والذي كان دائمًا معارضا لسياسات لرئيس "مرسي" ولخطط جماعة الإخوان المسلمين.

من جانبه، أشاد الناشط والمدون البارز "علاء عبدالفتاح" في مقال على جريدة التحرير بهذا الموقع الإلكتروني ووصفه بأنه "صوت ثوري" وهاجم إغلاقه باعتبارها خطوة سياسية تهدف إلى إخراس صوت المعارضة.

كلمات

آمال موسى

التونسيون وسحب الثقة من المنصف المرزوقي

يمكن القول إن الرئيس التونسي المؤقت المنصف المرزوقي يعيش أسوأ لحظاته منذ تاريخ توليه كرسي الرئاسة إلى اليوم؛ فالرجل الذي ما فتئ يستمد قوته من نضاله الحقوقي ومقاومته الصلبة للرئيس السابق بن علي، بدأت رمزيته النضالية تفقد كثيرا من قوة تأثيرها على مكونات الحياة السياسية في تونس والمجتمع بشكل عام، حول من يدعم الحكم الحالي في تونس مثل دولة قطر، حيث أسالت كثيرا من الحبر والكلام والتعليقات على شبكات التواصل جميعها.

إن قيام قرابة 74 نائبا مؤخرا بالإمضاء على عريضة داخل المجلس الوطني التأسيسي من أجل سحب الثقة منه، إنما يمثل ضربة قوية للرئيس المرزوقي، الذي تراكم ضده ما يعتبره البعض أخطاء فادحة لا تليق بتونس ما بعد الثورة، ولا بنخبتها السياسية، وتحديدا بأعلى هرم في السلطة.

ونعتقد أن تعدد ما تم وصفه بالأخطاء؛ سواء في مستوى التصريحات أو السلوك السياسي ذاته، قد مكّن المعارضة داخل المجلس الوطني التأسيسي من النجاح في جمع ثلث توقيعات أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، وبذلك تكون المعارضة سجلت هدفا نوعيا ثقيلا من الناحية الرمزية، باعتبار أن تمرير عريضة رسميا لسحب الثقة، وتوجيه «لائحة لوم»، يتطلب توفر النصاب القانوني، وهو ثلث إمضاءات نواب المجلس الوطني التأسيسي، لذلك يتم الحديث، منذ الجمعة الماضية، عن تقديم اللائحة إلى مكتب المجلس يوم الاثنين 15 من الشهر الحالي. هذا مع العلم أن لائحة إعفاء الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي قد استكملت النصاب القانوني الضروري من الإمضاءات، بعد تصريحاته الأخيرة حول قطر.

طبعا لا يعني الوصول إلى هذه النقطة أن المرزوقي ستُسحب منه الثقة، فذلك أمر لن يحصل بسهولة؛ إذ يشترط سحب الثقة تصويت ثلثي أعضاء المجلس التأسيسي، أي 145 نائبا، وهو أمر لن يحصل إلا في صورة واحدة، وهو تخلي حركة النهضة، التي تمتلك الأغلبية النسبية داخل المجلس، عنه.

لذلك، فإن الأهم من توفر الثلثين من أجل سحب الثقة هو إمضاء الثلث في عريضة توجيه «لائحة لوم». ومجرد تداول الحديث عن سحب الثقة، واستعداد ثلث نواب المجلس لذلك، يعدان (بالمعنى الرمزي) سحبا للثقة، خصوصا عندما نضع في الاعتبار تواتر الانتقادات ضد المرزوقي شعبيا وإعلاميا، وحتى في شبكات التواصل الاجتماعي.

هناك شبه إجماع حول «الأداء السلبي» للرئيس المنصف المرزوقي، وما زاد في عدد معارضيه ومنتقديه، تصريحه الأخير لقناة «الجزيرة» حول من وصفهم بالعلمانيين المتطرفين، وكيف أنهم سيتعرضون لأشد العقاب إن هم انقلبوا على الشرعية الراهنة! فمثل هذا التصريح أجّج الكثيرين ضده، وهو بمنزلة القطرة التي أفاضت الكأس، إذ سبقتها مواقف عدة عكست الخطاب المتناقض للمنصف المرزوقي، وكثرة زلات لسانه، وسلوكه المناقض لتصريحاته في خصوص قضايا السلفية ورابطات حماية الثورة؛ فهو (أي المرزوقي) مرة يعلن رفضه لوجود رابطات حماية الثورة، ثم يقوم باستقبال أعضاء ينتمون إلى هذه الرابطات.

كما أنه ليس صعبا إظهار عدم حيادية المنصف المرزوقي وحرصه على كسب ثقة حركة النهضة، وهو ما يعني أن المرزوقي مصاب بحب السلطة، حتى ولو كانت ورقية، ويعز عليه مغادرة قصر قرطاج من أجل مبدأ حقوقي ناضل من أجله طويلا. وهكذا يكون المرزوقي، في أقل الحالات، شبيها، من ناحية التعلق بكرسي الرئاسة، بكل من دخل ذلك القصر رئيسا!

المشكلة اليوم بالنسبة إلى المنصف المرزوقي أن هناك أعدادا من التونسيين أصبحوا لا يرون فيه رئيسا لكل لتونس، وذلك لسببين أساسيين؛ الأول أنه لم يظهر في نظرهم رئيس الدولة وقوته. والسبب الثاني هو مواقفه التي تعمّق الشعور بعدم الثقة.

سؤال وحيد نختم به هذه المقالة: هل كان يتوقع المرزوقي وهو في فرنسا لاجئا سياسيا، أنه سيتحقق حلمه ويصبح رئيسا، وأنه بعد ذلك ستتوفر الشروط والمبررات لتقديم عريضة لسحب الثقة منه؟

عامان تحقق فيهما الحلم المستحيل، ولكنه جاء مصحوبا بكابوس سحب الثقة!

حول العالم

ترحيب تركي بانسحاب «الكردستاني»

■ أنقرة / وكالات :

رحبت الحكومة التركية بإعلان حزب العمال الكردستاني عزمه سحب مقاتليه من الأراضي التركية إلى قواعده الخلفية في شمالي العراق، ووصفت ذلك بأنه «تقدم مهم» نحو إنهاء ثلاثة عقود من الصراع، لكنها حذرت المعارضة من «مغبة تخريب عملية السلام».

وأمر القائد العسكري للمقاتلين الأكراد في تركيا مراد كارايلان الخميس عناصره بالبدء في مغادرة تركيا في الثامن من مايو إلى جبال كردستان شمالي العراق، في خطوة لإنهاء الحرب التي أسفرت عن مقتل أكثر من أربعين ألف شخص.

ويمثل الانسحاب خطوة كبرى إلى الأمام في خطة سلام تم التوصل إليها خلال أشهر من المفاوضات بين المخابرات التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، المسجون في سجن على جزيرة بالقرب من إسطنبول.

وأصبحت الكرة الآن في ملعب الحكومة التركية لإجراء الإصلاحات التي طلبها أوجلان وأنصاره، في عملية ستتطلب دعما للتغييرات التي ستجرى على الدستور في مواجهة غضب القوميين.

وقال نائب رئيس الوزراء بولنت أرينج «النقطة التي وصلنا إليها في العملية مهمة جدا ويجب أن نكون حريصين بشأنها حتى تكتمل بنجاح». وانتقد أحزاب المعارضة -بما فيها حزب الحركة القومية- واتهمها بالسعي إلى ما سماه «تشويه سمعة الحكومة»، وأضاف «من الضروري أن نتجنب تماما التصرفات والأفعال التي من شأنها تخريب هذه العملية».

وأضاف أرينج -في حديث للصحفيين- أن الجيش «سيحرص بشدة» على عدم عرقلة العملية التي انطلقت من أجل وضع حد للنزاع الكردي، مشيرا إلى أن القوات المسلحة وقوات الأمن «ستقومان بمهامهما بحرص وانتباه شديدين»، ولن تعرقلا انسحاب مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

في المقابل، لم يخف القوميون معارضتهم للتفاوض مَع المقاتلين الأكراد، وقال زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي في بيان «الأمة التركية لن تستسلم تحت أي شروط لحزب العمال الكردستاني أو تنصاع لمطالبه الخائنة».

وقد أعطى قرار الانسحاب دفعة قوية لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، الذي اتخذ قرارا يمثل مغامرة سياسية كبيرة بالتفاوض مع حزب العمال الكردستاني قبل انتخابات محلية ورئاسية تجري العام القادم.

نقل المتهم بتفجيري بوسطن إلى السجن

■ واشنطن / بوسطن / وكالات :

نقلت السلطات الأميركية المشتبه به الناجي من تفجيري ماراثون بوسطن جوهر تسارنايف أمس الأول الجمعة، من المستشفى إلى سجن اتحادي في ماساتشوستس، في حين قالت والدته إنها متأكدة من براءته هو وشقيقه الذي قتل أثناء مطاردته، مبدية ندمها على الانتقال للعيش في الولايات المتحدة.

وأعلن المتحدث باسم مصلحة مارشالات الولايات المتحدة درو وايد في بيان، أن المصلحة التي تقوم مهمتها على ملاحقة المطلوبين الاتحاديين وحماية الشهود، نقلت تسارنايف «من مركز بيت إسرائيل ديكونيس الطبي في بوسطن، وأودعته المركز الطبي الاتحادي في فورت ديفينز بماساتشوستس، وهو سجن اتحادي مخصص للسجناء الذين يحتاجون عناية طبية أو نفسية».

يشار إلى أن جوهر تسارنايف (19 عاماً) وشقيقه تامرلان الذي قتل في مطاردة للشرطة، مشتبه بهما في تنفيذ تفجيري بوسطن اللذين خلفا ثلاثة قتلى وعشرات الجرحى.

وأصدرت وزارة العدل الأميركية بياناً الاثنين الماضي قالت فيه، إنه تم توجيه تهمة التآمر لاستخدام سلاح دمار شامل يؤدي إلى القتل، وتهمة تدمير ملكية بواسطة متفجرات تؤدي إلى القتل، لجوهر تسارنايف أثناء تواجده في المستشفى حيث يعالج من إصابة في الحلق.

قتلى بانفجار استهدف مقر حزب بكراتشي

■ اسلام اباد / وكالات :

قتل عشرة أشخاص وجرح 17 آخرون بانفجار قنبلة كانت مخبأة في سيارة صغيرة عند مدخل مكتب حزب علماني في مدينة كراتشي جنوبي باكستان، وذلك قبل نحو أسبوعين من الانتخابات التشريعية.

وانفجرت العبوة الناسفة في جوار مكتب بشير خان، وهو أحد أبرز شخصيات حزب عوامي الوطني في كراتشي، التي سبق أن شهدت تفجيرا داميا الخميس في مقر حزب آخر يشارك في الحكومة المنتهية ولايتها.

وتحدثت مصادر طبية عن عشرة قتلى على الأقل و17 جريحا في التفجير، بعدما كانت حصيلة سابقة تحدثت عن ستة قتلى وعشرة جرحى.

وقال المسؤول في شرطة كراتشي محمد خان لوكالة الصحافة الفرنسية إن هدف الهجوم كان المكتب الانتخابي لحزب عوامي، في وقت كان فيه المرشح بشير خان يستعد لإلقاء كلمة.

وبشير خان -الذي نجا من الهجوم- من أبرز شخصيات حزب عوامي في كراتشي، ويحظى بدعم تاريخي داخل عرقية الباشتون التي تشكل الغالبية في شمال شرقي باكستان، وحتى في صفوف مسلحي طالبان باكستان.

ويتمتع هذا الحزب بنفوذ في الأحياء التي يقطنها الباشتون في كراتشي التي تشهد كثيرا من الخصومات السياسية والعرقية والاقتصادية الدامية على خلفية تنامي نفوذ طالبان.

أخي القارئ ..
أختي القارئة

سوء التغذية يهدد أكثر من نصف الأطفال في اليمن ماينذر بمشكلة إنسانية كبيرة تتحمل مسؤوليتها الأسرة والمجتمع والسلطة المحلية والمؤسسات الحكومية المعنية برعاية الطفولة والأمن الغذائي ومنظمات المجتمع المدني..

سوء التغذية عائق التنمية ومواجهته مسؤولية الجميع